



(٢٢٣) - (٢٠٣)

العدد الرابع عشر

الأثر النحوي وتعدد آرائه في توجيه العبارات القرآنية

حسين عامر جرمط

بغداد/ تربية الرصافة الثالثة

aljoranihussain@gmail.com

المستخلص :

ان النحو العربي ومنذ نشأته كانت أولى غاياته هي فهم القرآن الكريم ومقاصده ومعانيه، ولا أحد ينكر مدى مساهمة النحاة في خدمة النص القرآني بالوقوف على مظاهر الإعجاز فيه، وذلك بعد ان أظهر نص السياق القرآني قدرة الفاظه على قيامها بعدد من الوظائف الدلالية ، وهو الامر الذي يحدد لنا جانبا من تبادل آراء بعض الفقهاء والنحويين في تفسير او ضبط دلالة بعض الالفاظ القرآنية.

الكلمات مفتاحية: بداية النحو ، ارتباطه بالقرآن الكريم ، أثره في التفسير .

The Multi-Interpretations of Syntactic Structures in Quranic Exegesis

للعلوم التربوية والنفسية مجلـة العـلوم الـأسـاسـية

Hussein Amer Jermet

Rusafa Directorate of Education, Baghdad

aljoranihussain@gmail.com

Abstract :

This paper questions the role of syntax in the interpretation of the Quranic verses, as the Arabic grammatical traditions have contributed a lot to the understanding, interpretation, and uncovering the Quran meanings and references. These traditions are full of interpretations, accounts, grammars,



treatises, and viewpoints which have addressed the grammatical, acceptable, and ungrammatical aspects of a single Quranic interpretation. An interpretation of any single Quranic verse, therefore, is subject to lexical, grammatical, intonation-related, contextual, and phonological considerations. Such irregularity has caused a noticeable variation in Quranic interpretation, recitation, and signification. It, also, caused differences in meaning or the semantic level.

Keywords: Syntactic issues , Arabic grammatical tradition , Quranic verses.

المقدمة :

عد النحو محاكاة كلام العرب واتباع نهجهم في ما قالوه من الكلام الصحيح لا الرديء منه وإن كانت هذه الرداءة قد اعادتها سيبويه للفخة في لهجات بعض قبائل العرب(ينظر: عبد رومي، ٢٠٢٢م: ٢٦٥)، وسمى نحوا لأن المتكلم ينحو به نحو كلام العرب، وهذا ما عبر عنه ابن جني وهو يحدد بدقة مفهوم النحو قائلاً "هو انتفاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتشتية والجمع، والتحبير، والتكسير والإضافة والنسب، والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل العربية بالعربية في الفصاحة"(١). أما عن علاقة النحو بالقرآن الكريم فتظهر في أن فهم القرآن مرتبط بمعرفة النحو لأن به يتم إحكام المعنى وتحديده، وهو ضروري في تفسير القرآن الكريم "من تبحر في النحو اهتدى إلى كل العلوم"(٢). لقد كانت أول غايات النحو هي فهم القرآن الكريم وم مقاصده ومعانيه، ولا أحد ينكر مدى مساهمة النحاة في خدمة النص القرآني بالوقوف على مظاهر الإعجاز فيه، ويدعم هذا الأمر صاحب الدلائل بدعوته إلى تحصيل ملكة النحو حتى لا تنغلق النصوص من القرآن الكريم على الفهم(٣)، وأهمية النحو تكمن في إبانة الفوارق بين المعاني، ولهذا حث بعض العلماء على الأخذ بأسباب هذا العلم متكاملاً، وإن فهم النص القرآني متوقف على معرفة علوم اللسان العربي لأنّه به نزل، ولذلك فالمحترف ملزم بمعرفة النحو لأن بدونه قد يضل الطريق ولا يصل إلى القصد، حتى إننا نجد من اشترط على المفسر جملة من العلوم ومنها : اللغة، النحو، والتصريف، والاشتقاق، وعلم المعاني، والبيان، والبديع، والقراءات، وأصول الدين، وأصول الفقه .. الخ(٤) ، وبالتالي فإن ما خلفه لنا علماء النحو وغيرهم من أعمال في دراسة القرآن تستحق الاحترام والتقدير، ويمكنها أن



تضاهي النظريات اللغوية المعاصرة بحق لأن دراساتهم دارت حول المعنى والفهم والتحليل وأصبح لزاما علينا اليوم الإفادة منها ، ذلك أن النحو يحظى بأهمية كبرى، ويحق لنا أن نعده أباً للعلوم، لأنه علم قواعد فحسب ، ولكن لأنه علم لخواص الكلام وتأليفه، وآلية لسر أسرار البيان وتفسيقه، فضلا عن كونه علماً قرآنياً استمد بقاءه من سحر العبارة القرآنية حافظاً ومحلاً ومفسراً.

الفصل الأول: العلاقة بين النحو والقرآن الكريم

المبحث الأول: بداية النحو

تعددت الروايات في نشأة علم النحو، والناظر في هذه الروايات يلحظ أنها شتركت في كون العامل الأساس في نشأة النحو هو شيع اللحن إذ كان العرب ينطقون بالسليقة، فكانت لغتهم سليمة، وألسنتهم مستقيمة، وهكذا حتى انتشر الإسلام، وزادت رقعته، ودخل الناس من الأجناس كافة في دين الله، فاختلطت الألسنة وانتشر اللحن، حتى صار ظاهرة يخشى من شيعها.

وقد جاء في (نזהة الأباء) أن سبب وضع الإمام علي (عليه السلام) لهذا العلم، ما روى أبو الأسود قال: "دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، فوجدت في يده رقعة، فقلت: ما هذه يا أمير المؤمنين؟ فقال: إني تأملت كلام الناس، فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء، يعني الأعاجم، فأردت أن أضع لهم شيئاً يرجعون إليه، ويعتمدون عليه".^(١)

والأدھى أن يتسرّب اللحن إلى قراءة القرآن الكريم، جاء في (نזהة الأباء): أن علياً (عليه السلام) سمع أعرابياً يقرأ (لا يأكله إلا الخاطئين) ، والصواب قوله تعالى (لا يأكله إلا الخاطئون) فوضع النحو^(٢) وفي الكتاب نفسه: "قدم أعرابي في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضي الله عنه). فقال من يقرئني شيئاً مما أنزل الله على محمد (صلى الله عليه وسلم)؟ فأقرأه رجل براءة، فقال: (أن الله بريء من المشركين ورسوله)^(٣) بالجر، فقال الأعرابي: أود بريء الله من رسوله؟ إن يكن الله بريء من رسوله فأنا أبراً منه، فبلغ عمر (رضي الله عنه) مقالة الأعرابي، فدعاه فقال: يا أعرابي، أتبرأ من رسول الله؟ فقال: يا أمير المؤمنين، إني قدمت المدينة، ولا علم لي بالقرآن، فسألت من يقرئني، فأقرأني هذا سورة براءة، فقال: (أن الله بريء من المشركين ورسوله) فقلت: أود بريء الله تعالى من رسوله؟! إن يكن بريء من رسوله فأنا أبراً منه. فقال له عمر (رضي الله عنه): ليس هكذا يا أعرابي، فقال: كيف هي يا أمير المؤمنين؟ فقال: (أن الله بريء من المشركين ورسوله) ، فقال



الأعرابي: وأنا والله أبراً من بري الله ورسوله منه. فأمر عمر (رضي الله عنه) ألا يقرئ القرآن إلا عالم باللغة، وأمر أباً الأسود أن يضع النحو.^(viii)

وهذه الروايات التي عرضت ببعضها، بعض النظر عن صحة كل رواية منفردة، تدل بمجموعها على ارتباط نشأة علم النحو بشيوع ظاهرة اللحن، والخوف على كتاب الله من هذه الظاهرة المستكورة، فدعت الحاجة إلى وضع كليات وقوانين تحكم اللسان، وتصون القرآن من خطر اللحن الذي قد يحرف دلالة النص القرآني.

ارتباط النحو بالقرآن

بعد الحاجة إلى وضع قوانين تضبط اللسان، وتصون قراءة القرآن، انطلق العلماء إلى بناء هذا العلم، وكان القرآن الكريم رقعة العمل. وتشير أغلب الروايات إلى سبق أبي الأسود الدؤلي إلى بناء هذا العلم. يقول ابن سلام الجمي: "وكان أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلاً ووضع قياسها، أبو الأسود الدؤلي"^(ix) وليس يهمني هنا التتحقق من صحة سبق أبي الأسود إلى نشأة علم النحو^(x)، ولكن يهمني تلمس نقاط الارتباط بين القرآن وعلم النحو .

ونستفيد مما سبق أن أبي الأسود بدأ عمله في القرآن الكريم، وارتبط نحوه به، صحيح أنه لم يكن من غرض أبي الأسود أن يسوق كلاماً نظرياً في بنية اللغة^(xi)، أو أن يضع أساس النظرية النحوية عند العرب، لكن عمله كان المنطلق لتأسيس النظرية النحوية التي قامت من بعد على خطوات لاحقة، فكان هذا النتاج العلمي الراهن. ولا غرو أن يكون هذا العلم الذي نشأ وتترعرع في محاضن القرآن الكريم، الأداة البارزة في فهم النص القرآني، والوسيلة الموضحة لمدلولاته، لا سيما بعد أن اختلطت الألسنة، إذ كان الأوائل لا يحتاجون إلى كثير من هذه العلوم، فالقرآن نزل بلغتهم، "وعلى أساليب بلا غثthem، فكانوا كلهم يفهمونه ويعلمون معانيه في مفرداته وتركيبيه"^(xii)، وعليه فقد احتاج إلى علم النحو في التفسير بعد فساد الألسنة، وذلك حاصل لتكاثر العجم، ودخول الأجناس كافة في دين الله، فقللت الملوكات الصافية التي يرجعون إليها، فصاروا ينتجهن هذه التأليف في العلوم كافة، يستعينون بها على فهم تركيب القرآن ودلالاته المختلفة.

المبحث الثاني: أثر النحو في تفسير النص القرآني



لقد أظهر نص السياق القرآني قدرة الفاظه على قيامها بعدد من الوظائف الدلالية ، حتى أنه لتأتي اللفظة بدلالة في السياق وتأتي هي نفسها بالدلالة المقابلة في سياق آخر ، بل قد تحمل اللفظة الدلالة وما يقابلها في السياق نفسه .

وقد تبين أنه بالإضافة للنبر ، والتنغيم ، والحذف ، والتقدم والتأخير ، وغيرها ان الجانب العقائدي والنحوى لهما أثر في تعين الدلالة السياقية . وهذا يعكس لنا إن تنوع الدلالة وتنوعها في النص يدل على أن المعانى في الفكر اللغوى أكثر بكثير مما هي عليه الألفاظ وهنا ذهب أكثر العلماء الى ان العبارات التي تسبق النص أو تليه مباشرة يتحدد من خلالها المعنى المقصود^(xiii) ، الامر الذى يبنى عليه وضوح دلالة الألفاظ وتحديد معناها ، لأن فيه قرائن تعين على ذلك^(xiv) .

فالنص له اثر كبير في تحديد " دلالة الكلمة على وجه الدقة وب بواسطته تتجاوز كلمات اللغة حدودها الدلالية المعجمية المألوفة لتفرز دلالات جديدة قد تكون مجازية ، أو إضافية ، أو نفسية ، أو إيحائية ، أو اجتماعية "^(xv) وهو الامر الذي يحدد لنا جانبا من تبادل آراء بعض الفقهاء والنحوين في تفسير او ضبط دلالة بعض الألفاظ القرآنية.

وبما ان النص القرآني محكم الصنعة من الله جل وعلا، وكان نظمه الخاص به من أبرز وجوه الإعجاز، فقد تتبه علماونا القدماء على أهمية السياق فيه للكشف عن أسراره ونكته، لذا قال الزركشي "دلالة السياق ترشد إلى تبيين المجمل والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهو من أعظم القرآن الدالة على مراد المتكلم ... انظر إلى قوله تعالى (ذق إنك أنت العزيز الكريم) ^(xvi) كيف نجد سياقه يدل على أنه الذليل الحقير"^(xvii) ، مستبعدا في ذلك أي ليس في فهم دلالة الألفاظ او ازياحها الى معنى اخر.

كما لا نغفل ان للنحو أثرا كبيرا في مسائل الفقه، لذلك لا بد لمن يريد أن يتخصص في العلوم الشرعية من معرفة النحو كونه مفتاح الإحساس والشعور بجمال القرآن، فلا يمكن تذوق حلاوة القرآن إلا بتعلمها.اذ أنه لا سبيل إلى معرفة إعجاز القرآن العظيم، والوقوف على ذلك، إلا عن طريق معرفة لغة العرب، ومعرفة ما كان عليه العرب الذين نزل القرآن في زمانهم من الفصاحة والبيان



فيجب على الفقيه أن يكون عالماً بالعربية، ذلك لأن المصادر الأساسية للفقه الإسلامي هما: القرآن الكريم والسنة المطهرة والعقل والاجماع، لاسيما انه قد شرف الله تعالى اللغة العربية بنزول القرآن الكريم وب الحديث سيد الأنبياء والمرسلين.

ويقول الزمخشري متوجباً من الذين يقللون من أهمية النحو "والذي يقضي منه العجب حال هؤلاء في قلة إنصافهم، وفرط جورهم واعتراضهم، ذلك أنهم لا يجدون علمًا من العلوم الإسلامية ... إلا وافتقاره إلى العربية بين لا يدفع، ومكشوف لا يتفنن، ويرون أن الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائله مبني على علم الإعراب" ^(xviii).

وهو الامر الذي قال فيه السيوطي "اعلم أن معرفة اللغة والنحو والتصريف فرض كفاية، لأن معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالإجماع، ومعرفة الأحكام بدون أدلتها يستحيل" ^(xix) كما يذهب ابن حزم إلى أنه لا يحل لمن لا يعرف العربية أن يفتني في مسائل الدين، يقول "لا بد للفقيه أن يكون نحوياً لغوياً، وبالتالي يتضح لنا أهمية النحو ووجوبه لمن يتصدى للإفتاء واستبطاط الأحكام الشرعية." ^(xx)

الفصل الثاني: تعدد الآراء النحوية في تفسير النص القرآني

المبحث الأول: دور الإعراب في فهم المعنى وتحديده

أرجع عدد من العلماء الأسباب المؤدية إلى الاختلاف بين الفقهاء، في تحديد معاني الألفاظ التي بني عليها الأحكام في ستة، السبب الثالث منها: (اختلاف الإعراب) ^(xxi)، وذلك لأهميته في التمييز بين المعاني التركيبية، وقد ذكر الغزالى أن أعظم علوم الاجتهاد، تشتمل على ثلاثة فنون: (الحديث، واللغة، وأصول الفقه) ^(xxii)، وكان الفراء يرى أن النظر الصحيح في اللغة العربية يساعد على فهم أكثر العلوم، ويروى أن أبا عمر الجرمي مكتث ثلثين سنة يغنى الناس في الفقه من كتاب سيبويه ^(xxiii).

بمعنى أن معظم أسباب الاختلاف في أحكام الفروع الفقهية، وبعض توجيهات الآيات القرآنية متکئ على أساس نحوى، وقد بين الزمخشري ذلك بقوله "ويررون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنياً على علم الإعراب، والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي والفراء وغيرهم من النحويين البصريين والковيين، والاستظهار في مأخذ النصوص بأقاويلهم، والتشبث بأهداب تأويلهم" ^(xxiv)، الامر الذي يحثنا على الرجوع إلى اللغة رجوعاً كلياً في توجيه قصد الإنسان



لإصدار الحكم الشرعي على تصرفه^(xxv)، ويوضح مدى التلازم أو التأخي بين علوم اللغة العربية وعلوم الشريعة الإسلامية عامة، وعلوم القرآن خاصة، حتى غدا كل واحد لا يتم إلا بالآخر، وهذه الرابطة أكدها افتقار كل إلى الآخر، إذ لا يستطيع دارس علوم القرآن أن ينهل منها كما ينبغي إلا بعد درس العربية وعلومها المختلفة، في حين لو تخلت علوم العربية عن القرآن أو نأت، لتحولت جنة هامدة، ولفقدت روحها الفاعلة وما فيها من مقومات أسلوبية وبيان ناصع فهي مقومة بالقرآن الكريم مستمدة منه وجودها وحياتها.

وعليه فالتخلي عن الإعراب هو بمثابة هدم لها وإماتة لمرونتها، وإن في ترك حركات الإعراب إلساساً لكثير من الجمل والتعبيرات، لباس الإبهام والغموض وإن كثيراً من الجمل تضيع معانيها بضياع الإعراب فيها، ومن ذا الذي يستطيع أن يقرأ من غير إعراب، فيفهم مثل قوله تعالى^(xxvi) (إنما يخشى الله من عباده العلماء) ^(xxvii).

ومما سبق يتضح لنا شدة ارتباط النحو بالدلالة، والإعراب بالمعنى، وهذا ما سنسعى إلى تأكيده، من خلال الوقف على بعض الآيات القرآنية التي تتعدد معانيها وتتنوع دلالاتها بتنوع أعاريبها، وتتنوع وجوهها النحوية، مبرزين أثر الاختلاف في الأوجه الإعرابية في تفسير الآيات القرآنية في ذلك كله، إذ إن اختلاف النحويين في إعراب آية ما يؤدي وبلا شك إلى اختلاف في معناها، قسماً الاختلاف:

ان الاختلاف بين العلماء يكون مستنداً إلى قواعد وأصول ومقاييس وعلل، يقوم على المنطق والحججة والبرهان، ومرسوماً بشروط علمية وأخلاقية ونفسية وجغرافية، لئلا يضر بأساس المشروع الاجتماعي له، المتمثل في بناء المجتمع الإنساني، والمشروع العلمي، والروحي، وفي محاكاة النصوص، واستنباط ما أمكن من معانيها المتوعدة. ولابد من الإشارة قبل أن نبحث في أهم أسباب الخلاف بين النحويين في استنباط قواعدهم النحوية إلى أن الاختلاف أما يكون مذموماً كونه نابعاً من الهوى وحب الشهرة ومجرد المزاحمة، بغير منطق ولا حجة ، أو يكون الاختلاف محموداً بانه جاء نتيجة للاجتهاد المنضبط بجميع مستوياته، الموصى إلى الحقائق المكونة بالحججة الدامغة والبرهان الساطع والقول القاطع في الحكم بصحة القول أو ما يقوده لمعنى معين.



وعوداً على بدء نجد أن الإعراب هو وجه من وجوه بيان موقع الكلمة أو الجملة من الكلام، وذلك يعتمد على فهم المعنى وتحديد، ولذلك جعله ابن جني دليلاً على اختلاف المعاني بقوله: "ألا ترى أن موضوع الإعراب - على مخالفة بعضه من حيث كان - إنما جاء به دالاً على اختلاف المعاني" (xxviii) ومعنى هذا أن الإعراب بيان ما للكلمة في الجملة من قيمة نحوية، أو معنى إعرابي.

فعلامات الإعراب تقوم على تغير المعنى في أثناء الكلام، وقد وضعت لتكون دليلاً على موقع الفظ من الكلام، أو علامة قرائية لبيان المعنى، وهي ميزة للغة العربية، لأنها في حقيقتها ضرب من ضروب الإيجاز (xxix)، فقد تكون الإبارة بالحركات أو بالسكون أو بالحذف أو بالحرف أو بالتتوين أو حذفه (xxx) التي تكسب اللفظ معناه في السياق والنص القراني.

كما أن العلاقة بين الحركات والمعنى، كانت من قبيل المسلمات، أليسوا قد ذكروا (xxxii) أن أباً الأسود سمع أعرابياً يقرأ: "أن الله بريء من المشركين ورسوله" بالجر، فقال: معاذ الله أن يكون الله بريئاً من رسوله، اقرأ: (أن الله بريء من المشركين ورسوله) (xxxiii)، فالكلام واحد، ولم يتغير فيه، إلا حركة اللام، فإذا حركت بالجر أدى إلى الخروج عن المعقول والعقيدة، وإذا حركت بالرفع أدى إلى معنى مستقيم لا لبس فيه ولا إنكار، فهل كانوا يرون ذلك، وهم يظنون أن حركات الإعراب لا تدل على معنى، ولا أثر لها في تصوير المفهوم أو تقديم دلالة المقصود من اللفظ.

ومن هنا كان إعراب النصوص مدخلاً طبيعياً وأساساً لفهم المضامين ومقاصدها التي وضعت من أجلها.

ويذهب بعض العلماء إلى أن المعاني التي تدل عليها الحركات الإعرابية هي معان مطلقة "فالنظر في علم الإعراب، إنما هو نظر في حصول مطلق المعنى، وكيفية اقتباسه من اللفظ المركب فلا بد من الإحاطة بصحة التركيب، ليأمن الخلط في تأدية المعاني وتحصيلها" (xxxiv)، معنى أن الإعراب في المرحلة الأولى، يحدد المعاني التي يؤديها التركيب بعيداً عن أي غرض جزئي، ثم يفهم الفاعلية والمفعولية والإضافة، إذ إن هذه المعاني الثلاثة تحصر فيها كل المعاني، ومنها تؤخذ جميع الدلالات، وعليه فمعرفتها مقدمة على غيرها، ومن هنا كان الاتكال على العلامة الإعرابية، بوصفها من الدوال الأكيدة على المعنى.



المبحث الثاني : التخريج النحوي لبعض النصوص القرآنية

اعتمد بعض العلماء على الشواهد النحوية في تخريج عدد من الآيات تخريجاً نحوياً يتحقق مع المعنى الذي يقتضيه النص القرآني. ومن ذلك تخريج (إن هذان لساحران) (xxxiv): من ظواهر المثنى التي ارتبطت بآية من آيات القرآن وأثارت نقاشاً وجداً بين العلماء قديماً وحديثاً إعراب كلمة (هذان). فأعراب كلمة (هذان) القياس أن تكون بالياء (هذين) نصباً لوجود (إن). قال الطبرى "والصواب من القراءة في ذلك عندنا (إن) بتشديد نونها و(هذان) بالألف لإجماع الحجة من القراءة عليه. وأنه كذلك هو في خط المصحف. وأقر في جميع الأحوال الإعراب على حال واحدة وهي لغة بنى الحارث وخثعم وزبيد ومن ولاهم من قبائل اليمن" (xxxv). وهذا التخريج اختاره ابن يعيش فقال: "فأمثل الأقوال فيها أن تكون على لغة بنى الحارث في جعلهم المثنى بالألف على كل حال" (xxxvi).

وكذلك أبو حيان في تفسيره بإسناده هذه اللغة إلى عدد من القبائل العربية "والذي نختاره في تخريج هذه القراءة أنها جاءت على لغة بعض العرب من إجراء المثنى بالألف دائماً، وهي لغة كنانة، حتى ذلك أبو الخطاب، ولبني الحارث بن كعب وخثعم وزبيد، وأهل تلك الناحية حتى ذلك عنهم الكسائي" (xxxvii).

اما في قوله تعالى (وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين) فهناك من الظواهر النحوية التي بحث فيها الطبرى ووجه من خلالها القراءة التي اختارها ظاهرة الاتباع في الإعراب ، وهذه الظاهرة التي أثارت خلافاً بين العلماء ودار النقاش حولها بينهم: وذلك في كلمة (أرجلكم) من قوله تعالى (وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين) (xxxviii). فقد رأى بعض العلماء أن (أرجلكم) جر على الجوار (xxxix)، ورفض كثيراً من العلماء هذه الظاهرة ورأى بعضهم أنها تقع قليلاً في النعت ولا تقع في العطف (أ). اذ اختلفت القراء (أ) في قراءة ذلك فقرأه جماعة من قراء الحجاز والعراق (وأرجلكم إلى الكعبين) نصباً فتأويله: إذ قمت إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المراافق وأرجلكم إلى الكعبين وامسحوا برؤوسكم ، فإذا قرئ كذلك كان من المؤخر الذي معناه التقديم، وتكون الأرجل منصوبة عطفاً على الأيدي. وتتأول قارئون ذلك كذلك أن الله جل شأنه إنما أمر عباده بغسل الأرجل دون المسح بها. وقرأ ذلك آخرون من قراء الحجاز والعراق بخفض الأرجل وتتأول قارئون ذلك أن الله إنما أمر عباده بمسح الأرجل في الوضوء دون غسلها وجعلوا الأرجل عطفاً على الرأس فخفضوها لذلك. ويبدو لي أن الله



أمر بعموم مسح الرجلين بالماء في الوضوء كما أمر بعموم مسح الوجه بالتراب في التيم. وإذا فعل ذلك بهما المتوضئ كان مستحقاً اسم (مسح) ^(xliii). وقد نقل الشيخ الطوسي بأنه: قرأ نافع و ابن عامر و الكسائي و حفص و يعقوب، و الأعشى إلا النقار (و أرجلكم) بالنصب ، والباقيون بالجر ^(xliiii)، مبيناً أن مسح الرجلين يكون من رؤوس الأصابع إلى الكعبين. ^(xlii) وقد وضع الشيخ المفید ^(xlv) كتاباً في هذه المسألة سماه (المسح على الرجلين) ويعد هذا الكتاب من الكتب التي تناولت مسألة مهمة من المسائل التي اختلف فيها علماء الفريقين فمنهم من يرون المسح يكون فقط على الخف أو الجوراب ومنهم من يرون المسح على اصل القدم من دون حائل أو عازل، وللمسألة تفاصيل لسنا بصدده الحديث عنها.

وليس بعيد المخالفة في الإعراب بين المتعاطفين: كما في تأويل قوله تعالى (ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والمسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بهم اذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء) ^(xlii) ، هنا نجد أن (الصابرين) قد وقع في النصب وهو من نعت (من) على وجه المدح، لأن من شأن العرب إذا تطاولت صفة الواحد الاعتراض بالمدح والذم بالنصب أحيانا وبالرفع أحياناً. ^(xlvii) وهذا كله يبين لنا صلة النحو بالقرآن الكريم، فهو وسيلة المفسر في تفسيره وكشف تأويله.

ويذهب ابن رشد إلى أنه اتفق العلماء على أن غسل اليدين والذراعين من فروض الوضوء لقوله تعالى (وأيديكم إلى المرافق) ، واختلفوا في إدخال المرافق فيها، فذهب طائفة إلى وجوب إدخالها، وذهب طائفة أخرى إلى أنه لا يجب إدخالها في الحكم ^(xlviii).

وسبب الاختلاف الاشتراك الذي في (إلى) هل هي للغاية؟ أو هي بمعنى مع؟ وكذلك اليد في كلام العرب تطلق على الكف فقط، وعلى الكف والذراع والعضد ، وهكذا ترى كيف أدى اختلاف المعنى في (إلى) إلى اختلاف الحكم، فإذا كانت (إلى) بمعنى (مع) فالمرفقان داخلان في الحكم، وإذا كانت للغاية فإن المرفقين داخلان بالsense المطهرة.



الفصل الثالث: الأثر النحوي في توجيه الرأي العقائدي
المبحث الأول: اتجاه النحو والعقائد في توجيه النصوص

إن القرآن هو المصدر الرئيس لل المسلمين في مجال العقيدة والشريعة، وهو المعجزة الخالدة للنبي الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم)، وقد قام المسلمون بأروع الخدمات لهذا الكتاب الالهي على وجه لا تجد له مثيلاً بين أصحاب الشرائع السابقة، حتى أسسوا لفهم كتابهم علوماً قد بقي في ظلها القرآن مفهوماً للأجيال، كما قاموا بتفسيره وتبيين مقاصده بصور شتى وإن أئمة أهل البيت بعد الرسول الأكرم هم المفسرون الحقيقيون للقرآن الكريم، حيث فسروا القرآن بالعلوم التي نظمهم الرسول بأقوالهم وأفعالهم وتقديراتهم التي لا تشد عن قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) و فعله وحجه^(xliix)

من خلال ما وقع بين أيدينا تبين أنه لم تكن الصناعة النحوية السبب الوحيد الذي دفع النحويين إلى توجيه عدد من نصوص القرآن التي وردت مشكلة ، بل تأثر موقفهم بما تقرر في علم الكلام من صفات الله تعالى والاعتقاد به ، وصفات الأنبياء (عليهم السلام) وعصمتهم " كانت هذه الحقائق الكلامية سبباً في تأويل كثير من النصوص القرآنية ، تلك التي تفيد بمعناها الظاهري ما يتعارض مع الحقائق التي قال بها علماء الكلام ، بحيث يمكن أن نقرر دون كبير تجوز : أن من أسباب التأويل ملاحظة الاعتبارات العقدية الدينية بغض النظر عن مدى وفاء النص بالشروط الأساسية لتركيب الجملة العربية : إعراباً ، وبناء ، وتطابقاً ، وترتيباً .)"

و قبل البدء بمناقشة الأثر العقائدي في التوجيه النحوي للنصوص القرآنية لا بد من معرفة ان التوجيه في النص القرآني هل هو محكوم باللغة وقواعدها وموادها ، أو أن هناك مرجعية أخرى لا بد من الاستناد إليها فضلاً عن اللغة بحيث لا يمكن أن تحكم على توجيه معين أو مدلول معين إلا بالاستناد إلى التعاضد بين مرجعية اللغة وهذه المرجعية ، وبالرغم من وجود عدد من الباحثين قد قالوا بحاكمية المرجعية اللغوية دون غيرها^(a) الا أن هناك مرجعية أخرى غير اللغة ، وهذه المرجعية العقدية والمتمثلة بقصدية المولى جلت قدرته التي يمكن البحث عنها في مجال آخر غير اللغة كأن يكون (العقل) ، أو (النقل).أو (القرآن نفسه) كما هو عند الجميع.



بناء على ذلك فإن أي تأويل وتوجيه لكي يكون مقبولا لا بد من أن يكون خاصا لهاتين المرجعيتين ، أو بعبارة أخرى : لا بد من توافر إمكانية لغوية ومقبولة شرعية (العقل أو النقل ، أو القرآن نفسه) لقبول أي توجيه أو تأويل للنص القرآني وأنه لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر .

المبحث الثاني: توجيه النحويون والمفسرون لبعض النصوص

بما ان للنحو واللغة هذه الأهمية، فإن علماء الأصول جعلوهما مقدمتين لازمتين في كتبهم ، فتحثثوا عن اللفظ باعتبار وضعه، فقسموه إلى: ظاهر، ونص، ومفسر، ومحكم، وخفى، ومشكل، ومحمل، ومتشابه. وباعتبار كيفية دلالته على معناه، قسموه إلى: دال بالعبارة، ودال بالإشارة، ودال بالفتحوى، ودال بالاقتضاء. كما تحدثوا عن تقسيم اللفظ إلى مفرد ومركب، كما تحدثوا عن الاشتلاق والتراصف والمشترك، وعن دلالات المعاني، كما تحدثوا عن الأمر والنهي والاستثناء .⁽ⁱⁱⁱ⁾

ولم يقف أثر النحو على الفقه على مجرد الجوانب النظرية والقواعد العامة، وإنما استخدم الفقهاء النحو استخداماً عملياً، فطبقوه على بعض المسائل التي لا تتضح دلالتها إلا عن طريق التحليل النحوي. وتأسسا على ذلك فإن الأعلام حين ووجهوا ببعض الدلالات التي يبني ظاهر اللغة عن كونها مخالفة للمرجعية الأخرى راحوا يبحثون عن توجيه لغوي مقبول ينسجم مع ذلك الأصل الثاني وبعبارة أخرى : أن هناك علاقة جدلية بين المحتوى الدلالي المفترض وبين الظاهر اللغوي مما دعا الأعلام إلى سلوك كل السبل التي من شأنها أن توجه ذلك الظاهر توجيها ينسجم مع المرجعيات التي يؤمنون بها من غير اللغة .

ومما تجب الإشارة اليه: ان اختلاف العلماء فيما بينهم في تحديد المرجعيات ومدى فهمهم لها أنتج - بطبيعة الحال - اختلافا في توجيهاتهم ومتبنياتهم ، وتشدد المفسرون في موقفهم تجاه النصوص القرآنية التي جاء ظاهرها إما : مجسما الله تعالى ، أو ناسبا إليه صفات لا تليق به ، أو مجردا الأنبياء (عليهم السلام) من العصمة، إلى غيرها من الأمور التي تتنافي والعقيدة الإسلامية . الموقف من تنزيه الله تعالى

تقرر في كتب العقائد : أن الله واحد أحد ، (ليس كمثله شيء)^(iv) ، لم يزل سمعيا ، بصيرا ، حكينا ، حيا ، قيوما ، عزيزا قدوسا قادرا غنيا ، لا يوصف بجوهر ولا جسم ولا صورة ولا عرض ولا خط ولا سطح ولا ثقل ولا خفة ولا سكون ولا حركة ولا زمان ولا مكان وأنه تعالى متعال عن جميع



صفات خلقه خارج من الحدين : حد الإبطال وحد التشبيه وأنه تعالى شيء وليس كالأشياء أحد صمد لم يلد فيورث ولم يولد فيشارك ، (ولم يكن له كفواً أحد)^(iv) ولا ند ولا ضد ولا شبه ولا صاحبة ولا مثل ولا نظير ولا شريك لا تدركه الأ بصار والأوهام وهو يدركها (لا تأخذه سنة ولا نوم)^(v) وهو اللطيف الخير خالق كل شيء لا إله إلا هو له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين وغيرها من الصفات التي قررها العلماء في كتب العقائد^(vi).

وقد وردت مجموعة من النصوص القرانية ، ظاهرها مخالف لعدد من هذه الصفات ، فوجئها المفسرون والنحويون لتفقق والعقيدة الإسلامية .

من ذلك أننا نجد إجماع العلماء على تزييه الله تعالى عن الزمان والمكان ، في حين نجد القرآن الكريم نفسه يستعمل (كان) التي تدل على الزمان داخلة على الذات الإلهية مما يشعر ظاهره بكون هذه الذات خاضعة للزمان ، بذلك على ذلك قول الله تعالى : (إن الله كان عليكم رقيبا)^(vii) و (إن الله كان عليما حكيم)^(viii) وغيرها من الآيات الكثيرة في القرآن الكريم . لهذا أخذ المفسرون وأصحاب الاختصاص توجيه هذا التركيب توجيها ينسجم مع تلك المرجعية التي ثبتت في رتبة سابقة .

فعلى سبيل المثال ما نقله الطوسي في قوله تعالى : (إن الله كان عليما حكيم) من أقوال : " أحدها ، قال سيبويه : كان القوم شاهدوا علما : وحكمة ، ومغفرة ، وفضلا ، فقيل لهم : (إن الله كان عليما حكيم) لم يزل على ما شاهدتم عليه . والثاني - قال الحسن : كان الله عليما بالأشياء قبل حدوثها ، حكيمًا فيما يقدر ويدبر منها . الثالث - قال بعضهم : الخبر عن هذه الأشياء بالمضي ، كالخبر بالاستقبال والحال ، لأن الأشياء عند الله على كل حال فيما مضى وما يستقبل^(ix)" .

والظاهر أن هذه الأقوال لم تعل لغويًا وجود هذه الظاهرة أي كيفية استعمال (كان) الدالة على انفتاح الزمن ، وإنما كان توجيههم كالذى قطع النظر فيه عن الدلالات الحرافية للألفاظ ، فضلا عن كونهم أشاروا إلى أمور لم تكن من منطق النص . كقولهم : (لم يزل على ما شاهدتموه ، او قبل حدوثها) ، او غير ذلك ، ومن ذلك أيضًا قول الطبرى في قوله تعالى : (إن الله كان عليكم رقيبا) ، "يعنى بذلك تعالى ذكره أن الله لم يزل عليكم رقيبا"^(x) .



والذي عليه أكثر الأقوال أن ورود (كان) في سياق النص القرآني المتعلق بذكر الصفات الإلهية لم تكن - أغلبها - مستندة إلى اللغة في توجيهاتها لهذا نجد أن هناك تحكما في دلالة (كان) بعيداً عن استعمالها المعهود ، وأن المرجعية العقائدية هي المهيمن البارز في هذه التوجيهات بل المطل أيضاً . وهو واضح من كلام صاحب البحر المحيط في تفسير قوله تعالى : (إن الله كان عليكم رقيباً) إذ يقول : " لا يزيد بـ(كان) تقييد الخبر بالخبر عنه في الزمان الماضي المنقطع في حقه تعالى - وإن كان موضوع (كان) ذلك- بل المعنى : على الديومة ، فهو تعالى رقيب في الماضي وغيره علينا " ^(xii) .

ومما تقدم يتضح أن أغلب الأقوال لا تتجاوز حدود هذه التصورات والذى نراه أن هذه التوجيهات تجاوزت حدود المنطوق اللغوي وإعلان حакمية المرجعيات الأخرى غير اللغوية على اللغة دون إعطاء أي مبرر لغوى لذلك ، أي ما يمكن أن نعبر عنه : قفز فوق اللغة للوصول إلى المعنى ، فكون (لم يزل) ليس بمدلول لغوى لـ(كان) ولم يقلها لغوى فقط ، وإنما هي نتيجة محصلة من مرجعية عقائدية ثابتة قبل قراءة النص .

وفي مقابل هذه الأقوال نجد أقوالاً أخرى تحافظ على المرجعيات الأخرى كالعقائدية مثلاً ، دون إلغاء المرجعية اللغوية أي هي أقرب ما تكون إلى إيجاد علاقة جدلية بين هاتين المرجعيتين ، ومن بين هذه الأقوال ما ذهب إليه بعض النحويين^(xiii) : أن (كان) هنا زائدة ، وإنما أجاز النحويون زيتها ، لأنها أشبهت الحروف في أن معناها في غيرها^(xiv) .

وقد رفضه بعضهم^(xv) مستدلاً بعدم الزيادة في القرآن الكريم ، وما ذكره الله إنما كان قاصداً لذكره وذكر الزركشي^(xvi) قوله آخر : أن (كان) هنا تامة ، وانتصب ما بعدها على الحالية ، وضعفه الأندلسى بأنه بعيد عن الاستعمال العرضى لـ(كان)^(xvii) .

ومن بين أرجح هذه الأقوال المستندة إلى التعليل اللغوي ما ذكره الطوسي في قوله تعالى: (إن الله كان غفوراً رحيمًا) إذ قال : " إخبار أنه كان غفوراً حيث لم يؤخذهم بما فعلوه وأنه عفا لهم عما سلف " ثم عقب قائلاً : " ولا يدل على أنه ليس بغفور فيما بعد بل لأن ذلك معلوم بدلالة أخرى " . ومن ذلك أيضاً أن مجيء (كان) الدالة على المضي لها هنا إنما لإفاده تأكيد الخبر لكون المضي يدل على الثبوت والاستقرار خلافاً لغيره من الصيغ التي قد يرد فيها.



والذي نراه أن (كان) هنا لا تدل بنحو الحتمية على ثبوت الزمن الماضي أو أي زمن آخر بل أن هناك إمكانية فيها لقبول زمن ما إذا تضافرت العناصر الدالة على ذلك والتي منها السياق اللغوي وسياق الحال .

وعليه فإن (كان) قد تدل على تقيد الخبر بالمخبر عنه في الزمن الماضي هذا إذا كان مدخلوها قابلاً لذلك ، إما إذا لم يكن قابلاً لذلك فإن الدلالة الزمانية في السياق تتغير ، وهذا الرأي قريب مما قاله الأصوليون^(lxvii) من كون الزمن مدلول هيأة الجملة لا مدلول هيأة الصيغة مع عدم إلغاء ما للصيغة من قابلية على ذلك . وبعبارة ثانية: أن الهيأة دال غير حتمي بل هو قابلية تتفاعل مع السياق لتنتج ما ينسجم معه .

ومما جاء مثيرا للإشكال أيضا قوله تعالى : (وجاء ربكم والملك صفا صفا) إذ أن ظاهرها قد يوحى بنسبة الحركة إلى الله سبحانه وتعالى ، فالمعنى لازمه الحركة ، وإنساد الفعل إلى هذه الذات المقدسة يحتاج إلى توجيه بناء على كون المرجعيات العقلية والنقلية تتفق الحركة عن الذات المقدسة لكونها (كيفية مستلزمة للجسمانية) ، قال الطبرسي : " جل وقدس عن المجيء والذهب لقيام البراهين القاهرة والدلائل الباهرة على أنه سبحانه ليس بجسم "^(lxviii)

للعلماء في توجيه الآية الكريمة وأمثالها ، أقوال ، منها ما يمكن الارتكاز إليه في مقام التعليل اللغوي ، إذ قال بعضهم: يجب الوقوف وعدم التأويل وعدم التفسير ، موكلًا علمها إلى الله سبحانه وتعالى ، ومنهم من حاول اعتماد التقدير أسلوباً للعلاج فرأى أنه جاء ربكم أي جاء أمره ، وهذا على مذهب السلف كما يذكر ابن الجوزي الحنفي^(ixix)

ومنهم من حمل المجيء حملاً مجازياً ، وعليه يكون جاء ربكم ، أي زالت الشبهة ، وإنما كان ذلك كالكتابية ، يقول الطبرسي : " أي زالت الشبهة وارتفع الشك كما يرتفع عند مجيء الشيء الذي كان يشك فيه "^(xx)

وهذا الوجه الذي اعتمدته الشيخ إنما ارتكز على (لازم المجيء) الذي هو (الانكشاف) وقد ورد في العربية استعمال الملزم وإرادة اللازم ، وبهذا الرأي تتغير صورة الإسناد ، وتتغير صورة الإسناد متوقف على القرينة والقرينة هي الدليل العقلي كما يشير الطبرسي .



ولعل الذي نراه راجحا من بين الأقوال ما اختاره (المصطفوي والطباطبائي) من كون أن الحركة ليست من مدلولات المجيء وإنما له معنى أعم من هذا وفي حالة إسناد الذات إليه قد تلزمها الحركة وقد لا تلزمها ، فإن كانت الحركة من لوازم تلك الذات دل المجيء على قطع المسافة ، وإن كانت الذات مجرد عن الحركة فلا دلالة بالمجيء عن الحركة .

وقال الطباطبائي : " فالمجيء والإitan الذي هو عندنا قطع الجسم مسافة بينه وبين جسم آخر بالحركة ، واقترابه منه إذا جرد من خصوصية المادة كان هو حصول القرب وارتفاع المانع وال حاجز بين شيئاً من جهة من الجهات " ^(lxxxi) وعلى هذا فإن الإسناد في كلتا الصورتين إسناد حقيقي ، ولهذا يقول الطباطبائي : " وحينئذ صح إسناده إليه تعالى حقيقة من غير مجاز فإتيانه تعالى إليهم ارتفاع الموانع بينهم وبين قضايه فيهم " ^(lxxii) .

وهذا بناء على مبناه ومبني الحكماء من أن الألفاظ موضوعة للغaiات لا لصورها ، كلفظ الميزان الذي وضع للدلالة على إقامة الوزن بغض النظر عن الوسيلة أو صورتها ، وعليه فهو حقيقة في ذي الكفتين ، وفي المنطق ، إذ كلاهما يحقق الغاية .

ⁱ - الخصائص ، ص: ٣٤

ⁱⁱ - مجالس العلماء ، ص: ٦٤

ⁱⁱⁱ - ينظر: دلائل الإعجاز، ص: ٢٣

^{iv} - ينظر: الإتقان في علوم القرآن، ص: ١٨٥ وما بعدها.

^v - نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص: ١٤

^{vi} - نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص: ١٧

^{vii} - التوبة/٣ مجلة العلوم الأساسية

^{viii} - نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص: ١٧-١٨

^{ix} - الجمحى، محمد بن سلام (ت ٢٣٢ هـ). طبقات حول الشعراء، (قرأه: محمود محمد شاكر)، دار المدنى، جدة، د.ت، ج ١، ص ١٢

^x - ينظر المفصل في تاريخ النحو العربي، ص ٣٩-٣٩ وما بعدها

^{xi} - ينظر: المفصل في تاريخ النحو العربي، ص ١١٠

^{xii} - المقدمة ، ص ٢٧٩

^{xiii} - ينظر: معجم المصطلحات اللغوية والأدبية: ٨٣.

^{xiv} - اللغة العربية معناها ومتناها: ٣٢٠.

^{xv} - علم الدلالة التطبيقي: ٢٣٦ .

^{xvi} - الدخان : ٤٩ .



- xvii - البرهان في علوم القرآن: ٢١٨/٢ .
- ٢١ - مقدمة المفصل: للزمخشري، ص ٣.
- ٢٢ - الاقتراح: ص ٧٨ .
- ٢٣ - الإحکام في أصول الأحكام: ١٤٤ .
- ٢٤ - بداية المجتهد ونهاية المقتضى، ص ١٣ .
- ٢٥ - المستصفى في علم الأصول، ص ٣٥٣ .
- ٢٦ - الكوكب الدرني في تحریج الفروع الفقهیة على المسائل النحویة، ص ٩ .
- ٢٧ - المفصل في علم العربیة ، ص ٣ .
- ٢٨ - الكوكب الدرني في تحریج الفروع الفقهیة على المسائل النحویة، ص ١٠ .
- ٢٩ - سورة فاطر ، الآية ٢٨ .
- ٣٠ - نحو وعي لغوي ، ص ٧٧ .
- ٣١ - الخصائص ، ص ١٧٥ .
- ٣٢ - نحو وعي لغوي ، ص ٥١ .
- ٣٣ - ابن حني التحوى ، ص ٢٩٥ .
- ٣٤ - الجامع لأحكام القرآن ، ص ٢٤ .
- ٣٥ - سورة التوبة ، الآية ٣ .
- ٣٦ - الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حفائق الإعجاز ، ص ١٨٢ .
- ٣٧ - طه : ٢٣ .
- ^{٣٨} جامع البيان ، ص ١٣٦ – ١٣٧ .
- ^{٣٩} شرح المفصل ، ص ١٣٠ – ١٣١ .
- ^{xxxvii} xxxviii - البحر المحيط ، ص ٢٥٥ .
- ^{xxxix} xxxix - المائدة : ٦ .
- إعراب القرآن ، ص ١٧٣ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، ص ٦٠٣ .
- ^{xl} xl - الإتقان في علوم القرآن ، ص ٢٥٦ .
- ^{xli} xli - قرأ نافع وابن عامر (وأرجلكم) بالتنصب . وروى الوليد بن مسلم عن نافع أنه قرأ (وأرجلكم) بالرفع وهي قراءة الحسن والأعمش ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة (وأرجلكم) بالخفض . وبحسب هذه القراءات اختلف الصحابة والتبعون .(ينظر: تفسير القرطبي - ج ٦، ص ٩١)
- ^{xlii} xlii - ينظر: جامع البيان ، ص ٨١ – ٨٤ .
- ^{xliii} xliv - ينظر: تفسير التبيان ، الشيخ الطوسي : ٣/٤٤٧ .
- ^{xliv} xlvi - ينظر: الخلاف ، الشيخ الطوسي ١/٩٣ .
- ^{xlv} xlvi - ينظر: الخلاف ، الشيخ الطوسي ١/٩٣ .
- ^{xlii} xlvi - البقرة : ١٧٧ .
- ^{xliii} xlvii - معاني القرآن ، ص ١٠٥ .
- ٥ - بداية المجتهد ونهاية المقتضى، ص: ٣٦/١
- ^{xlix} xlix - التفسير والمفسرون: ٩٠ - ٨٩ .



- ^١ - تقويم الفكر النحوي : ٢٤٢ ، والتبيان في تفسير القرآن : ١٢٣/٣
- ⁱⁱ - ينظر : نقد الخطاب الديني: ص ٨٠
- ^٤ - ينظر: إرشاد الفحول,ص ٥٢/١
- ⁱⁱⁱ - الشورى: من الآية ١١
- ^{iv} - الإخلاص: ٤
- ^v - البقرة: من الآية ٢٥٥
- ^{vi} - ينظر : الاعقادات : ٢٢-٢١ ، و الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد : ٩
- ^{vii} - النساء / ١
- ^{viii} - النساء / ١١
- ^{ix} - التبيان في تفسير القرآن : ١٢٣/٣
- ^x - جامع البيان : ٣٠٢/٤
- ^{xi} - البحر المحيط : ١٦٧/٣
- ^{xii} - ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٨٨/٤ - ١٩٠ ، شرح قطر الندى : ١٣٨
- ^{xiii} - ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١٧٢ / ١
- ^{xiv} - ينظر : المصدر نفسه .
- ^{٦٧}-ينظر: البرهان في علوم القرآن:١٢٢/٤
- ^{٦٨}-ينظر:البحر المحيط: ٢/٣٠
- ^{٦٩}-البحث النحوي عند الأصوليين: ٣٠٧-٣٠٦
- ^{٧٠}-ينظر:دفع شبهة التشبيه: ٢٤
- ^{٧١}-مجمع البيان: ١٠/٣٥
- ^{٧٢}-الميزان في تفسير القرآن: ٤/١٠٤
- ^{٧٤}-المصدر نفسه

المصادر

١. القرآن الكريم
 ٢. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت ط. ٢.
 ٣. - ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، دار الجيل بيروت ، ج ١، ٢٠٠٤ م
 ٤. - ابن حزم، أبو محمد علي بن سعيد، الإحکام في أصول الأحكام، المحقق: الشيخ أحمد محمد شاکر قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس ، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ٢٠٠٧ م
 ٥. - ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٠٨ هـ). المقدمة، (تحقيق: حجر عاصي)، دار ومكتبة الهلال،) .
- بيروت، ١٩٨٣ م



- ٦.- ابن رشد، محمد بن أحمد، بداية المجتهد ونهاية المقصود، تد. رضوان جامع رضوان، ج ١، ط ١، مكتبة الإيمان، المنصورة، ١٩٩٧ هـ- ١٤١٧ م
- ٧.- أبو القاسم الزجاجي، مجالس العلماء، تحقيق سعيد الأفغاني وعبد السلام هارون ١٩٦٢
- ٨.- أبو المكارم، علي، تقويم الفكر النحوي ، دار غريب، مصر، ٢٠٠٥ م
- ٩.- أبو زيد، نصر حامد ، نقد الخطاب الديني بيروت ط ٣/٣ ١٩٩٥ م
- ١٠.- الاستراباني ، رضي الدين محمد بن الحسن ، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تحقيق وتصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، جامعة قار يونس ، ليبيا، ١٩٧٥ م
- ١١.- الأسنوبي، جمال الدين ، الكوكب الدرني في تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية، تحقيق: د. عبد الرزاق السعدي، ط ١ ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مصر، ١٩٨٤ م
- ١٢.- الأنباري، أبو بركات عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧ هـ). (نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ط ١)، (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٣ م)
- ١٣.- الاندلسي ، أبو حيان محمد بن يوسف ، الجر المحيط دار الفكر، بيروت ، ١٩٧٨ م
- ١٤.- البهيمي، احمد بن الحسين بن علي، الاعقاد والهداية إلى سبيل الرشاد ، المحقق: احمد ابو العينين، دار الفضيلة، الجزائر، ١٩٩٩ م
- ١٥.- الجاحظ، أبو عثمان ، البيان والتبيين، تحقيق. عبد السلام هارون، الطبعة الخامسة، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٧٨ م
- ١٦.- الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز ، تحقيق محمد رشيد رضا، دار المعرفة بيروت ١٩٧٨ م
- ١٧.- جمال الدين، مصطفى، البحث النحوي عند الأصوليين ، دار الهجرة ، ايران ، ط ٣ - ٥٤١ هـ
- ١٨.- الجمحى، محمد بن سلام (ت ٢٣٢ هـ). طبقات فحول الشعراء، (قرأه: محمود محمد شاكر)، دار المدنى، جدة ، ج ١. د.ت ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٥ م
- ١٩.- حسان، د. تمام، اللغة العربية معناها وبناؤها ، ط ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩ م
- ٢٠.- الحلواني، محمد خير ، المفصل في تاريخ النحو العربي، ط ١ ، مؤسسة الرسالة، ج ١/ بيروت، ١٩٧٩ م
- ٢١.- الذهبي، محمد السيد حسين ، التفسير والمفسرون ، مكتبة وهبة، القاهرة، ٢٠٠٠ م
- ٢٢.- الراجحي، عبده النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩ م



- ٢٤.- الزجاج، ابو اسحاق إبراهيم بن السري بن سهل ، معاني القرآن وإعرابه ،المحقق: عبد الجليل عبده شلبي
الناشر: عالم الكتب - بيروت ، ط/١ ، ١٩٨٨ م
- ٢٥.- الزركشي، بدر الدين محمد، البرهان في علوم القرآن، تحرير. محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت - لبنان،
د-ت
- ٢٦.- الزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد ، المفصل في صنعة الإعراب ، المحقق: د. علي بو ملح
الناشر: مكتبة الهلال - بيروت ، ط/١ ، ١٩٩٣ م
- ٢٧.- السامرائي، د. فاضل، ابن جني النحووي، ج ١، دار النذير للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٦٩ م
- ٢٨.- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الإقتراح في علم أصول النحو ، المحقق: الدكتور أحمد محمد
قاسى، مطبعة الاداب، القاهرة، ١٩٧٦ م
- ٢٩.- السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر : الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،
المكتبة المصرية، ج ٤، بيروت ، ١٩٨٧ م
- ٣٠.- الشوكاني، محمد بن علي ، إرشاد الفحول، تحقيق أحمد عزو، بيروت ، ط/٢ ، ٢٠٠٠ م
- ٣١.- الطباطبائى، محمد حسين والميزان فى تفسير القرآن ، مؤسسة الأعلمى ، بيروت ، ١٤١٧ هـ
٣٢. الطبرى، ابو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملى ، جامع البيان فى تأويل القرآن ، المحقق:
أحمد محمد شاكر ، الناشر: مؤسسة الرسالة- ط/١ ، ٢٠٠٠ م
- ٣٣.- الطوسي، محمد بن حسن ، التبيان فى تفسير القرآن ، النجف ، المطبعة العلمية ، ١٩٥٧ م
- ٣٤.- العكجرى، أبو البقاء عبد الله بن الحسين ، اللباب فى علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الله نبهان، دار
للعلوم التربوية والت نفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية
الفكر، ط/٢ ، لبنان ، ٢٠٠١ م
- ٣٥.- العلوى، علي بن إبراهيم، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، تصحيح سيد بن علي
المرصفي، ج ١، مطبعة المقططف، مصر ، ١٣٣٢ هـ / ١٩١٤ م
- ٣٦.- عيادة ، عليه عزة،معجم المصطلحات اللغوية والأدبية ، الرياض ، ١٩٨٤
- ٣٧.- الغزالى، أبو حامد، المستصفى في علم الأصول ، ج ٢ ، ط ١ ، مطبعة مصطفى محمد ، ١٣٥٦ هـ
- ٣٨.- القراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي ، معاني القرآن ، المحقق: أحمد يوسف النجاتى
/ محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، دار المصرية للتتأليف والترجمة - مصر ، ط/١ ، د-ت



٣٩.- القرطبي، احمد بن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، تحقيق عبد المجيد طه، دار المعرفة، بيروت، ط١،

١٩٩٧ م

٤٠.- القرطبي، أبو عبد الله، الجامع لأحكام القرآن، ج١، ط١، دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٩٨٧ م

٤١.- المبارك، د. مازن، نحو وعي لغوي، ط٤، دار البشائر، دمشق، ٢٠٠٣ م

٤٢.- نهر، د.هادي، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي ، الأردن ، ٢٠٠٧



